لذا من المتوقع ان تصبح العملية التنموية، بعد الاستقلال، عملية سياسية كفاحية، وليس مجرد وسيلة لتحسين الاوضاع الاقتصادية للمواطنين، أو تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية، وبالتالي فهي محفوفة بالكثير من المخاطر والمعقوات والمحدّدات، التي يمكن تلخيصها بما يلي:

١ ـ معوقات التنمية الناجمة عن التشوه الذي نجم بدوره عن الاحتلال الاسرائيلي مثل الاستيلاء على ما يزيد على نصف مساحة الارض المحتلة، وربط العامل الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي، وقتل روح التضحية والابداع، وهجرة الادمغة، وغيرها، من التشوّهات التي يجب على الدولة الفلسطينية معالجتها أو البدء في معالجتها قبل البدء في العملية التنموية.

٢ ـ معوقات ومحدّدات سببها الظروف الطبيعية، مثل انعدام النفط والمعادن والموارد الاخرى التي يجب معالجتها قبل البدء في عملية التنمية؛ أو اختيار السير في عملية تنموية متواضعة تتناسب مع الوضع الراهن والموارد الطبيعية الحالية، كما ان عدم وجود ربط جغرافي بين قطاع غزة والضفة الفلسطينية يعتبر معوقاً لعملية التنمية المنشودة.

٣ ـ معوقات ومحدّدات تعيق من تطوّر عملية التنمية ولا يمكن ازالتها قبل بداية العملية التنموية نفسها، حيث تتلاشى وتزول تدريجياً مع المضي في عملية التنمية ومن ضمن هذه المحددات انخفاض متوسط الدخل الفردي، وسوء التغذية، وارتفاع البطالة المقنعة وغيرها من الظواهر.

٤ ـ معوقات ديموغرافية تتلخص في انخفاض عدد سكان الدولة الفلسطينية، الذي من المتوقع ان يصل الى ٢,٥ مليون نسمة حتى سنة ٢٠٠٠، وتوزيع السكان غير الملائم بين الريف والمدينة، حيث يسكن حوالى ثلثي السكان في الريف الفلسطيني، البعيد، نسبياً، عن نمط الحياة الصناعية، ويمتلك الجزء الاكبر من رأس المال الفلسطيني. ويدخل ضمن هذه المشكلة توزيع السكان بين قطاع غزة والضفة الفلسطينية، حيث يصل معدل سكان قطاع غزة الى ما يزيد عن ٣٠ بالمئة من سكان الدولة الفلسطينية، على الرغم من ضيق المساحة التي لا تزيد على ٣٦٠ كليومتراً مربعاً، وهو ما ينعكس في ارتفاع كثافة السكان في قطاع غزة مقارنة بالوضع في الضفة الفلسطينية، كما وان تدنّي عدد السكان في المناطق الزراعية مثل الاغوار يعتبر من التشوّهات العاملة التي تعيق عملية التنمية، ممّا يتوجب معالجته منذ بدء عملية التنمية.

وينعكس عدم انتظام توزيع السكان في مشاكل عدّة تتلخّص في عدم توفر الايدي العاملة في جميع الاماكن، وتركيز النشاطات التربوية والثقافية والاجتماعية في المدن، حيث نسبة السكان متدنية، وضرورة تركيز الاسكان في الريف للحد من هجرة ابنائه الى المدينة، ووجود عدد كبير من الايدي العاملة الضرورية للتشغيل في مواقع خارج البلاد.

٥ ـ مشكلات ناجمة عن تنفيذ عملية التنمية بغض النظر عن استراتيجية التصنيع المتبعة، وهي مشكلات نابعة من ضرورة التكيّف الاجتماعي والنظامي والمهني والتربوي، بسبب الانتقال من نمط الحياة الزراعية الى نمط الحياة الصناعية، التي تتطلب تبنّي أنماط حياة جديدة، تركز على تقدير الوقت بصفته أغلى السلع الموجودة في السوق، وأخلاقيات العمل، والاجازات السنوية وأسلوب استغلالها، والحاجة الى الاستجمام وغيرها.

٦ ـ المشاكل الناجمة عن إدارة عملية التنمية، والتحوّل المرافق لعملية التنمية والتصنيع، لتجنب النتائج السلبية التي يمكن ان تتبلور في المجالات المذكورة أعلاه. وبخاصة في ظل تحديد